

فلما المهر وان لم يكن قد دخل بها فلا مهر لها وان اسلمت المرأة في دار
الحرب لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض فاذا احضت بانت
من تزوجها واذا اسلم تزوج الكايبه فيما على نكاحهما واذا اخرج احد
الزوجين اليها من دار الحرب مسلما وقعت البيئونه بينهما وان
سبي احدهما وقعت البيئونه وان سبيا معام يقع البيئونه
واذا اخرجت المرأة اليها مهاجرة جاز ان يتزوج ولا عدة عليها
عند اى حنيفه وان كانت جاهلا لم تتزوج حتى تضع حملها
واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت بينهما البيئونه بغير
طلاق وان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلها المهر
وان كان لم يدخل بها فلها نصف المهر وان كانت المرأة هي
المرتدة فان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كانت الردة بعد
الدخول فلها المهر وان ارتد امعا واسلما معا فلها على نكاحهما
ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة وكذلك
المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر ولا مرتد واذا كان احد
الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان اسلم احدهما ولها

والد

والصغير فولد مسلم باسلامه وان كان احد الابوين كايما
والاخر مجوسيا فالولد كاي واذ تزوج الكافر بغير شهود او في
عدة كافر وذلك في دينهم جاز بشرأسلما اقرا عليه . وان تزوج
المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما واذا كان للرجل امرأتان
جزتان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكون كائنا او ببنتين
او احدهما بكرة والاخرى نيبا وان كانت احدهما حرة
والاخرى امه فللهجرة الثلثان من القسم وللأمة الثلث والاخرى
لهن في القسم في حال التسهر ونيسا فالزوج بمن شاء منهن والاخرى
ان يفسخ بينهما فليسافر من وقعت فرقتها واذا ارضيت احدي
الزوجات بشرك قسمها لصاحبها جاز ولها ان ترجع في ذلك

كتاب الرضاع

قليل الرضاع وكثيره اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به الحريم
مدة الرضاع عند اى حنيفه ثلثون شهرا وقال ابو يوسف
ومحمد سنتان واذا مضت مدة الرضاع لم يعلق بالرضاع
الحريم ويجز من الرضاع ما يحرم من النسب الا امر اخته من